مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

تعليقات الإمام نور الدين الشّطّنَوْفي (ت: ٧١٣هـ) على مسائل في القراءات والتجويد

دراسة وتحقيق

د. أسماء بنت مدني بن سعد العوفي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

- من مواليد عام ١٤٠٥هـ بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية.
- تخرجت من كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة عام ١٤٢٧هـ.
- نالت شهادة الماجستير من قسم الدراسات القرآنية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة عام ١٤٣٥هـ بأطروحتها: "مقدمة في مذاهب القراء الأربعة الزائدة على العشرة للشيخ سلطان المزاحي: دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى نهاية سورة يوسف". كما نالت شهادة الدكتوراه من قسم القراءات كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٤١هـ بأطروحتها: "اختيارات الإمام الجعبري في علم القراءات من خلال كتابه كنز المعاني من سورة الفاتحة إلى آخر سورة النحل: جمعاً ودراسةً ".
- البريد الشبكي : am.aloufi@hotmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٣/١/١٤هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٣/٣/١٤هـ)

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فمادة هذا البحث عبارة عن دراسة وتحقيق كتاب (**تعليقات الإمام نور الدين الشطنوفي** (ت٧١٣هـ) **على مسائل في القراءات والتجويد**)، ومن العنوان يتضح أن الكتاب عبارة عن تعليقات حول جوانب مختلفة من القراءات والتجويد والتي تهم الدارسين والباحثين في علم القراءات.

ومنهج المؤلف في كتابه سلس وواضح يذكر المعلومة بإيجاز وإيضاح، وتناول المؤلف في كتابه عدة موضوعات في علم القراءات، كذا تطرق إلى بعض مسائل علم الصرف، كذلك تناول جوانب من علم الوقف والابتداء.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وقسمين وفهارس، بينت في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياره ثم خطة البحث.

ثم **القسم الأول: الدراسة**، وفيه مبحثان، قدّمت في المبحث الأول ترجمة وافية ومفصلة عن المؤلف، وفي المبحث الثاني دراسة الكتاب من حيث تحقيق اسمه ونسبته للمؤلف ومنهج مؤلفه فيه.

يليه **القسم الثاني: تحقيق الكتاب**، ثم ختمت البحث بأبرز ما توصلت إليه من نتائج خلال البحث وألحقته بالفهارس.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الكلمات المفتاحية: تعليقات، نورالدين، الشطنوفي، تحقيق، القراءات، التجويد.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وشرَّفنا بحفظه وتلاوته، ومنَّ علينا بتجويده وتحريره، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **أما بعد**...

لقد أنعم الله تعالى علينا بنعمٍ عديدةٍ، وآلاءٍ مديدةٍ، أعظمُها أنْ جعلَ القرآنَ لنا هاديًا ومرشدًا، وحفظه من كل سوءٍ وعبثٍ، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وتلك مزيةٌ لم تكن لغيرِه من الكتبِ قبلَه، وزاد اللهُ في فضله علينا –وهو سبحانه أهل الفضل– أن يسَّر علينا ورخّص في قراءته على حروفٍ متعددةٍ، تخفيفًا على أمته، ورحمةً بهم، فالحمد لله لا نحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه.

ولقد اهتم العلماءُ منذ القدمِ بعلمِ القراءاتِ القرآنيةِ؛ دلالةً منهم على شكرِ النعمة التي أنعمَها الله عليهم، ولكونه أعظمَ العلومِ القرآنية، فأفردوا له المصنفاتِ والمجلداتِ، وعمِلوا على حفظه من اللحنِ، والخطأِ، وإثباتِ قراءتِه الصحيحة المروية بالسند الصحيح عن النبي ﷺ، وكان من هؤلاء الأعلام، الإمامُ العالمُ الجليلُ الشيخُ نور الدين عليّ بن يوسف الشَّطَّنَوْفي (ت٧١٣هـ)، حيث كتب العديد من التنبيهات والتعليقات في القراءات جُمعت في كتابِه (**تعليقات الإمام نور الدين الشطنوفي على مسائل في القراءات والتجويد**)، فاخترت تحقيق هذا الكتاب للأسباب التالية:

أهمية الكتابِ وسببُ اختياره:

١– مكانةُ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ومنزلتُه العلميةُ، وذلك باعتباره من أئمة القراءات في عصره حيث كان شيخ القراء بمصر.

٢– أثنى عليه ابن الجزري كثيراً في غاية النهاية (١/ ٥٨٥) وذكر أن له «تعاليق مفيدة» وذكر أن الناس كانوا يقصدونه من أجل التحقيق والفوائد.

٣- امتازت هذه التعليقات بالتحقيق والتدقيق.

٤- تناولت هذه التعليقات جوانب مهمة في القراءات مثل مسألة تمكين المد في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ لورش، وألقاب المد، وأنواع الإشمام.

٥- كذلك تناولت جوانب مهمة من علوم اللغة والصرف والتي تهم الدارسين في علم القراءات.

٦- المخطوط لم يسبق دراسته أو تحقيقه بحسب علمي.

٧- رغبتي في خدمةِ كتاب الله ﷻ، والاهتمامِ بقراءاته، وكتبِها، وما يتعلق بها.

٨- بيانُ جهودِ العلماء السابقين الأفذاذِ في خدمة كتاب الله.

٩- الإسهام في نشر المخطوطات، وتحقيقِها تحقيقًا علميًا.

خطة البحث:

وتتضمن مقدمة وقسمين وخاتمة وفهارس على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على:

أ- التمهيد.

ب- سبب اختيار الموضوع وأهميته.

ج- خطة البحث.

د- منهجي في التحقيق.

القسم الأول: الدراسة، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: دراسة المؤلف، ويشتمل على سبعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: أصله ومولده.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: سيرته العلمية.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب، ويشتمل على أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: وصف النسخ الخطية.

القسم الثاني: النص المحقق.

ثم الخاتمة.

والفهارس العلمية، وتشتمل على:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهجي في التحقيق:

- نسخت النص كاملاً بما يتوافق مع القواعد الإملائية الحديثة.
- أثبت الآيات القرآنية برواية الإمام حفص من المصحف الإلكتروني الصادر من مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة.
- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع أرقام الآيات في المتن.
- صححت أخطاء المتن التصحيفية في المتن مباشرة مع وضعها بين معقوفتين، والإشارة إلى الأصل في الحاشية.
- قابلت النصوص المنقولة على مصادرها الأصيلة.
- وثقت القراءات والروايات والنصوص الواردة في الكتاب من مصادرها الأصيلة.

- حققت المسائل التي ناقشها المؤلف ووثقت ذلك من كتب الفن المعتمدة.
- عرَّفت بالمصطلحات الواردة في ثنايا الكتاب.
- اجتهدت بوضع علامات الترقيم المعتمدة خدمة للنص.
- أثبت نهاية كل صفحة من المخطوط ووضعتها بين معقوفتين في المتن، ورمزت للوجه الأيمن بـ (أ)، والوجه الأيسر بـ(ب)، فمثلاً : [١/ أ] أي: اللوح الأول، الوجه الأيمن منه.
- راعيت الترتيب التاريخي للمراجع في الحاشية.
- ختمت البحث بخاتمة اشتملت على أبرز النتائج، وألحقتها بفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات.

هذا وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: دراسة المؤلف

ويشتمل على سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته(١):

أبو الحسن علي بن يوسف بن حَرِيز(٢) بن فضل بن معضاد اللخمي الشافعي، المعروف بالشيخ نور الدّين الشَّطَنَوْفي(٣).

المطلب الثاني: أصله ومولده(٤):

أصله من البلقاء بالشام ولد بالقاهرة سنة (٦٤٤هـ).

المطلب الثالث: شيوخه:

١- علي بن عبد الله بن أبي بكر الطيب زين الدين أبو الحسن بن القلال الجزائري نزيل مصر، إمام حاذق، قرأ بمضمن الإعلان وغيره على الصفراوي وتلا السبع وعرض التيسير على محمد بن عمر بن عبد الله المعافري، وألف كتاب جلاء الأبصار في القراءات وهو مختصر لطيف سمعه منه وقرأ عليه علي بن يوسف الشطنوفي(٥).

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص:٣٩٦)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٥٨٥).

(٢) بالحاء المهملة والراء والياء آخر الحروف الساكنة والزاي. انظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٣/ ٥٨٣).

(٣) بفتح الشيم المعجمة وتشديد الطاء المهملة المفتوحة وفتح النون، نسبة إلى شَطَنَوْف: وهي بلد بمصر من نواحي كورة الغربية، بينها وبين القاهرة مسيرة يومٍ واحد، وعندها يفترق النيل إلى نهرين يرميان إلى البحر المالح أحدهما يمضي غرباً إلى رشيد يعرف ببحر رشيد، ومنه يكون خليج الإسكندرية، وثانيهما يمضي شرقًا إلى تنّيس ودمياط يعرف ببحر دمياط. وهي اليوم من نواحي مركز (أشمون) بمحافظة (المنوفية). انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٣/ ٣٤٤)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن عبد الحق (٢/ ٧٩٨)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (١/ ١١٧).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار (ص:٣٩٦)، غاية النهاية (١/ ٥٨٥).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (ص:٣٥٦)، غاية النهاية (١/ ٥٥٢).

٢- صالح بن إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الملقب بالضياء الأسعردي الأصل الفارقي المولد الدمشقي الدار المصري الوفاة إمام جامع الحاكم بالقاهرة شيخ ماهر، قرأ السبع على السخاوي وابن الحاجب وروى الشاطبية عن السخاوي وعن السديد عيسى، قرأ عليه النور علي بن يوسف الشطنوفي، توفي بعد (٦٨٠هـ)[(١)].

٣- التقي الجرائدي أبو يوسف يعقوب بن بدران بن منصور بن بدران المصري، ثم الدمشقي المقرئ. إمام مقرئ كامل ناقل، شيخ القراء في وقته بالديار المصرية، تصدر بالمدرسة الظاهرية الركنية وغيرها، كان مبرزاً في علم القراءات، أخذ القراءات بدمشق عن ابن باسويه والسخاوي، ورحل فقرأ بالروايات الكثيرة، على أبي القاسم بن عيسى وغيره، قرأ عليه علي بن يوسف الشطنوفي جمعاً إلى آخر سورة الأعراف وولده العماد محمد وغير واحد، ألف كتاب المختار، ونظم في القراءات أبياتا كثيرة، وحل فيها رموز القراءات، وجعلها بدل الأبيات المرموزة في الشاطبية، تسهيلا على الطلبة، توفي في شعبان سنة (٦٨٨هـ)، وعاش نيفا وثمانين سنة[(٢)].

المطلب الرابع: تلاميذه:

١- إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف أبو إسحاق الحكري القرشي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بالديار المصرية أستاذ كامل ماهر، ولد سنة (٦٧٢هـ)، قرأ القراءات بكتب شتى على التقي محمد بن أحمد الصايغ، والنور علي بن يوسف الشطنوفي، والجمال أبي بكر بن أبي العز، وقرأ قراءة أبي عمرو ثم قراءة ابن كثير إلى آخر سورة النساء على النور الشطنوفي، وعرض الشاطبية على الصايغ، وتصدر للإقراء، وقرأ عليه خلق، وانتهت إليه رئاسة القراءة والتجويد مع حسن الصوت وجودة الأداء في الديار المصرية، ورحل الناس إليه من الأقطار، قرأ عليه محمد بن

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ٣٣٢).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٣٧٠-٣٧١)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٨/ ١٠٦)، غاية النهاية (٢/ ٣٨٩).

أحمد بن علي بن اللبان، والشيخ خليل بن عثمان القرافي، مات عاشر ذي القعدة سنة (٧٤٩هـ) بالطاعون بالقاهرة[١].

٢- إبراهيم بن مسعود بن إبراهيم بن سعيد القاهري الأربلي الأصل المعروف بابن الجابي المسروري الشافعي إمام متقن مجود، ولد سنة (٦٦٢هـ) بالقاهرة، وقرأ القراءات على جماعة منهم الشطنوفي وابن الكفتي والصفي المراغي والتقي الصايغ، وانتفع به جماعة بالقاهرة وبالحرمين منهم الإمام فخر الدين محمد بن علي المصري قرأ عليه السبعة في مدة يسيرة، وعز الدين عبد العزيز بن أحمد بن عثمان المصري قرأ عليه بالحرمين، وكذلك محمد بن محمود بن محمد الشيرازي قرأ عليه بمكة، وكان نائب الإمامة والخطابة بالمسجد الأموي، توفي يوم الجمعة الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة (٧٤٥هـ) ودفن بالبقيع[٢].

٣- أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى أبو بكر شهاب الدين الهكاري شيخ الإقراء بالمنصورية، قرأ القرآن بالقراءات الخمس على الشيخ نور الدين الشطنوفي، وعلى القاضي مجد الدين بن الخشاب الشافعي، وعرض الشاطبية والرائية على العلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي، وقرأ عليه بعض الألفية لابن مالك، ورحل إلى الإسكندرية وسمع بها من جماعة وحج غير مرة وسمع بالحرمين الشريفين، قرأ عليه جماعة وانتفعوا به، وأفاد الناس كثيرًا وكان بارعًا وزاهدًا تولى المناصب الكبار في الحديث ودرس بالقبة المنصورية لأهل الحديث، ولد سنة (٦٧٦هـ) وتوفي ثالث صفر سنة (٧٥٠هـ)[٣].

٤- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين القيسي الدمشقي، ثم القاهري الحنفي إمام عالم نحوي أستاذ، ولد في أوائل ذي الحجة سنة (٦٨٣هـ)، قرأ

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ١٧).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٧-٢٨).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٧).

على التقي الصايغ، وأبي حيان، وببعض الروايات على علي بن يوسف الشطنوفي، وسمع الكثير وكتب وجمع، وتصدر للإقراء بالجامع الظاهري بالحسينية بعد موسى بن علي القطبي، توفي في السابع والعشرين من رمضان سنة (٧٤٩هـ)[١].

٥- أحمد بن نعمة بن سالم أبو العباس النابلسي الحنبلي أستاذ ماهر، قرأ على النور علي بن يوسف الشطنوفي، وعلى شمس الدين محمد بن عبد القادر الحنبلي النابلسي، توفي عائدًا من دمشق بجنين في الرابع عشر من رجب سنة (٧٤٧هـ) وحمل إلى نابلس فدفن بها[٢].

٦- إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري مجد الدين إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي الشافعي، برع في القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية، مشهورًا بحسن القراءة وجودة الأداء انتفع به جماعة، قرأ القراءات وأجادها على الشطنوفي، والصايغ، وجماعة، وأخذ العربية عن جماعة وصحب القونوي وأخذ عنه العربية والأصول وغير ذلك، توفي سنة (٧٤٨هـ)[٣].

٧- علي بن عثمان نور الدين أبو الحسن الشيخ العادل المقرئ كان متصدراً بالجامع الحاكمي بالقاهرة، وفيه خير وصلاح، وقرأ القراءات على نور الدين الشطنوفي، توفي يوم الاثنين ثامن ذي الحجة سنة (٧٣٢هـ)[٤].

٨- كشتغدي بن عبد الله أبو الحسن المالكي المصري ويسمى عليًّا أيضًا، مقرئ عارف كامل، أصله مغربي وولد بالقاهرة، قرأ على الشيخ إبراهيم بن لاجين

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ٧٠).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ١٤٦).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ١٦٨).

(٤) انظر: أعيان العصر (٣/ ٤٦١).

الرشيدي وعلى نور الدين الشطنوفي، قرأ عليه الشيخ أبو عبد الله محمد بن سليمان الحكري، مات في أواخر شوال سنة (٧٤١هـ)[١].

٩- محمد بن محمد بن علي بن همام التقي، أبو عبد الله المصري الشافعي المعروف بابن الإمام، إمام جامع الصالح بالقاهرة علامة محقق، ولد سنة (٦٨٢هـ)، وقرأ على علي بن يوسف الشطنوفي القراءات وألف كتاب الاهتداء في الوقف من أخصر ما ألف وأحسنه، وكتابًا في المتشابه مرتبًا على السور نافعًا لمن يصعب عليه حفظ القرآن، وله كتاب سلاح المؤمن في الأذكار، توفي في العشرين من ربيع الأول سنة (٧٤٥هـ) بالقاهرة[٢].

المطلب الخامس: سيرته العلمية:

كان رحمه الله تعالى شيخ الإقراء بالديار المصرية في عصره، وتكاثر عليه الناس لأجل الفوائد والتحقيق، تلقى العلوم على يد شيوخ عصره، درس اللغة العربية والفقه على المذهب الشافعي إلى أن أصبح عالماً يُشار اليه بالبنان في القراءات والنحو واللغة والفقه، تولى التفسير بجامع ابن طولون، وتصدر للإقراء بجامع الحاكم، والجامع الأزهر، وكان القضاة يكرمونه، والعلماء يعظمونه، ويعتقد الناس صلاحه، ويرون أنه ممن جعل الدعاء سلاحه، وقرأ عليه جماعة وخلائق، وصفت منه له البواطن والخلائق[٣].

قال ابن الجزري عنه: «بلغني أنه عمل على الشاطبية شرحًا فلو ظهر لكان من أجود شروحها، وله تعاليق مفيدة»[٤].

---

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ٥٨٥)، (٢/ ٣٢).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٥)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ٦٥).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار (ص:٣٩٦)، أعيان العصر (٣/ ٥٨٢)، غاية النهاية (١/ ٥٨٥)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٤/ ١٦٧).

(٤) انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٥). والتعاليق التي ذكرها ابن الجزري هي موضوع بحثنا هذا.

قال ابن حجر: «كانَ عَالِمًا تقيًا مشكور السِّيرَة»[(١)]. قال الذهبي: «حضرت مجلس إقرائه، فأعجبني سمته وسكونه، وكان ذا غرام بالشيخ عبد القادر الجيلي[(٢)]، جمع أخباره ومناقبه في نحو من ثلاث مجلدات، وكتب فيها عمن أقبل وأدبر، فراج عليه فيها حكايات كثيرة مكذوبة»[(٣)].

قال الصفدي: «صنف كرامات الشيخ عبد القادر الجيلي، وذكر فيها عجائب وغرائب، وطعن الناس عليه في أسانيدها وفيما حكاه»[(٤)].

المطلب السادس: مؤلفاته:

١- شرح الشاطبية، وهو مخطوط[(٥)]، ويُعدُّ من أجود شروح الشاطبية كما وصفه ابن الجزري[(٦)].

٢- تعليقات على مسائل في القراءات والتجويد وهو الذي بين أيدينا.

٣- كتاب بهجة الأسرار ومعدن الأنوار في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني وبعض كبار المتصوفين، تحقيق: جمال الدين الكيلاني، ونشر: المؤسسة العربية للنشر، ٢٠١١م.

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٦٧).

(٢) هو: عبد القادر بن أبي صالح بن جنكي دوست، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي ﷺ، أبو محمد الجيلي الحنبلي المشهور الزاهد، صاحب المقامات والكرامات وشيخ الحنابلة، رحمه الله تعالى؛ مؤسس الطريقة القادرية. من كبار الزهاد والمتصوفين. ولد سنة (٤٩١هـ) في جيلان وراء طبرستان وانتقل إلى بغداد شابًا، سنة (٤٨٨هـ) فاتصل بشيوخ العلم والتصوف، وبرع في أساليب الوعظ، وتفقه، وسمع الحديث، وقرأ الأدب، واشتهر، وكان يأكل من عمل يده. وتصدر للتدريس والإفتاء في بغداد سنة (٥٢٨هـ) وتوفي بها سنة (٥٦١هـ)، وكان إمام زمانه وقطب عصره وشيخ شيوخ الوقت بلا مدافعة. انظر: فوات الوفيات لابن شاكر (٢/ ٣٧٣)، الأعلام للزركلي (٤/ ٤٧).

(٣) معرفة القراء الكبار (ص:٣٩٦).

(٤) أعيان العصر (٣/ ٥٨٢).

(٥) وبعد البحث عنه في فهارس المخطوطات لم أجد ما يفيد حول مكان حفظه.

(٦) انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٥).

المطلب السابع: وفاته[(١)]:

توفي يوم السبت أذان الظهر ودفن يوم الأحد العشرين من ذي الحجة سنة (٧١٣هـ).

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (ص:٣٩٦)، غاية النهاية (١/ ٥٨٥)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٦٧).

المبحث الثاني
دراسة الكتاب

ويحتوي على أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب:

عنوان الكتاب هو: (**تعليقات الإمام نور الدين الشطنوفي على مسائل في القراءات والتجويد**) وهذا الاسم من وضع الباحثة نظراً لخلو المخطوط من عنوان، وتم اقتراح هذا العنوان للأمور التالية:

أولاً: إشارة ابن الجزري إلى هذه التعليقات عند ترجمته للإمام الشطنوفي حيث قال: «وله تعاليق مفيدة »[(١)].

ثانياً: لأن المخطوط عبارة عن تنبيهات وتعليقات على عدة مسائل في القراءات والتجويد.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

أولاً: من خلال نص الكتاب الذي بين أيدينا حيث جاء فيه ما يثبت أنه لـلشطنوفي، فقد جاء فيه ما نصه: «قال سيدنا وشيخنا وبركتنا وقدوتنا إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العامل إمام وقته وفريد عصره الشيخ نور الدين أدام الله النفع به» و(نور الدين) هو لقب الشطنوفي كما ذُكر في المبحث السابق.

ثانياً: ورد نص من هذه التعليقات ضمن مجموع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٠٧٣) في الورقة رقم (٧٩) ذُكر فيه اسم الإمام نور الدين الشطنوفي كاملاً مما يؤكد أن هذه التعليقات له.

وهذا نصه: «وقال شيخنا العلامة شمس الدين محمد بن الجزري عن شيخه تقي الدين البغدادي عن شيخه نور الدين الشطنوفي رَحِمَهُ اللَّهُ: اعلم أن للمد عشرة ألقاب...».

---

(١) انظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٥).

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب:

مادة هذا الكتاب عبارة عن فوائد وتعليقات حول بعض المسائل التي تهم الدارسين في علم القراءات كتبها أحد تلاميذ المؤلف نقلاً عنه كما يظهر من أسلوب الكتاب، ومنهج المؤلف في كتابه سلس وواضح يذكر المعلومة بإيجاز وإيضاح.

تناول المؤلف في كتابه عدة موضوعات في علم القراءات، كذا تطرق إلى بعض مسائل علم الصرف، كذلك تناول جوانب من علم الوقف والابتداء.

وابتدأ المؤلف كتابه ببيان مسألة ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ بسورة يونس، واستفاض في بيان حكم المد فيها وعلته لنافع من روايتيه.

ثم تطرق لمسألة الإشمام وأقسامه الأربعة، وشرع بعدها بذكر ألقاب المد العشرة مع التمثيل لكل واحد منها، ثم تكلّم عن أوجه وقف حمزة في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾ بالتفصيل.

بعد ذلك انتقل إلى الحديث عن أصل الاسم في اللغة، وموانع الصرف، ومن هنا يظهر اهتمام المؤلف بعلوم اللغة والصرف، ثم تكلم عن حروف الهجاء، والحروف الزائدة عن بنية الكلمة، ومخارج الحروف وصفاتها.

واختتم المؤلف كتابه بنبذة من علم الوقف والابتداء حيث ذكر المواضع التي لا يجوز الابتداء بها في جميع القرآن.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطية:

لم أقف إلا على نسخة خطية واحدة اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب.

وهذه النسخة موجودة في مكتبة مجمع اللغة العربية بمدينة دمشق بسوريا وذلك ضمن مجموع برقم (١٠٥)، يبدأ المجموع بكتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي، ثم شرح باب وقف حمزة وهشام في التجويد، ثم كتابنا هذا تعاليق الإمام الشطنوفي، وهذا الكتاب يقع في (٥) ألواح.

خط النسخ: مشرقي، واضح لم يعتوره طمس أو بياض.

وإليك صور النسخ الخطية:

الورقة الأولى من المخطوط

الورقة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني

النص المحقق

قال سيدنا وشيخنا وبركتنا وقدوتنا إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العامل إمام وقته وفريد عصره الشيخ نور الدين أدام الله النفع به، وأعاد على المسلمين من بركاته، إنه قريب مجيب:

مسألة في القراءات:

لابد من زيادة تمكين المد في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ حرفي يونس [آية:٥١و٩١] في مذهب من سكن اللام للساكن[(١)] كفواتح السور، فأما في مذهب قالون[(٢)] فجوّز التمكين وعدمه اعتداداً بالعارض وعدم الاعتداد به[(٣)]؛ لأن حركة اللام عارضة بالنقل كجواز الوجهين للقراء في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢]، ولورش في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت:١-٢].

وأما في مذهب ورش فاعلم أن أصل ورش أن لا يمد حرف المد المبدل من الهمز بدلاً عارضاً، كقراءته [١/أ] في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] في رواية المصريين عنه لا تمد ثلاث مدات كما يمدهن في باب ﴿ءَامَنَ﴾ لعروض إبدال الهمزة ألفاً[(٤)] وإنما يمده مدة واحدة ممكّنة للساكن بعده فهو عنده من باب﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾

---

(١) جميع السبعة ما عدا نافع.

(٢) قرأ قالون بنقل حركة الهمزة التي بعد اللام إلى اللام وحذف الهمزة، وحينئذ يكون له ثلاثة أوجه: الأول: إبدال الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل ألفا مع المد المشبع نظرا للأصل وهو سكون اللام ولعدم الاعتداد بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها. الوجه الثاني: إبدال همزة الوصل ألفا مع القصر طرحا للأصل واعتدادا بالعارض وهو تحرك اللام بسبب نقل حركة الهمزة إليها، الثالث: تسهيل همزة الوصل بينها وبين الألف. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/ ٣٧٦)، البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (١/ ١٤٦).

(٣) المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض. انظر: النشر (١/ ٣٥٧).

(٤) يريد أنه إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة فإن قراءة ورش بإبدال الهمزة الثانية حرف مد لا تُعدّ من باب مد البدل نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ والذي يقرؤه بثلاثة أوجه: القصر والتوسط والطول. انظر: جامع البيان للداني (٢/ ٥٠٧).

و﴿صٓ﴾ لا من جنس باب ﴿ءَامَنَ﴾، وكذلك لا يمد على ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود:٧٢] و﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك [آية: ١٦] أكثر من المد الطبيعي من غير تمكين لعدم الساكن بعده[(١)]، ويمد باب ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿وَءَاتَى﴾ ثلاث مرات لأن إبدال الهمزة فيه ألفاً إبدال لازم فأجرى حرف المد فيه مجرى الأصلي.

إذا علمت ذلك فاعلم أن أهل الأداء اختلفوا في حرفي يونس، فمنهم من جعلها من باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فتمدها مدة واحدة قالوا لأن البدل فيهما عارض لثبوت القراءة بالتسهيل، ويتخرج على هذا القول وجهان: أحدهما: تمكين المد إن نظرنا إلى السكون الأصلي ولم يعتد بالعارض فيكونان بهذا الاعتبار مثل ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، والآخر: عدم التمكين والاقتصار على ما في حرف المد من المد اعتداداً بالعارض وعملاً بما آل إليه اللفظ فيكون بالاعتبار ممتداً مثل ﴿ءَأَلِدُ﴾.

ومنهم من جعلها من باب ﴿ءَامَنَ﴾ ويأخذ فيهما بالمدات الثلاث لورش قالوا لأن البدل في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ وبابه لازم على الصحيح تلاوة ولغة لأن همزه همز وصل على هذا[(٢)(٣)] [١/ ب] ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[المزمل:٢٠].

---

(١) يريد أنه يبدل الهمزة الثانية في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ويمدها مداً مشبعاً للساكن بعده، ويمد في نحو ﴿ءَأَلِدُ﴾ بمقدار حركتين لعدم الساكن. انظر: النشر (١/ ٣٦٣).

(٢) تظهر فائدة معرفة هَذا في الألف الأخرى، فإذا قرئ بالمد في الأولى جاز في الثانية ثلاثة؛ المد والتوسط والقصر، فالمد على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتد بالعارض، والتوسط في الثانية مع مد الأولى، والقصر في الثانية مع الأولى، وعلى تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها لتصادم المذهبين، فإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان؛ التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا؛ لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز فعدم جوازه في الثانية أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض، فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى فيمتنع إذا مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطها. انظر: النشر (١/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٣) يوجد سقط بعد هذه العبارة ورقة أو أكثر؛ دلَّ عليه ما اعتاده النساخ من وضع أول كلمة في الصفحة =

وقال أيضاً: الإشمام ينقسم إلى أربعة أقسام:

إشمام حرف من حرف[١]، كـ ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور:٣٧][٢]، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة:٦][٣] ونحوهما.

وإشمام حركة من حركة[٤]، كـ ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١]، و﴿غِيضَ﴾ [هود:٤٤]، و﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر:٦٩][٥]، ونحوه.

والإشمام الذي يراد به الإخفاء[٦]، كـ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف:١١][٧]،

=التالية في هامش الصفحة السابقة وقد كتب الناسخ (وحقه)، وجاء في الصفحة التالية: (واستغفروا الله إن الله غفور رحيم) وهي متعلقة بمسألة أخرى.

(١) وكيفيته: خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي. انظر: سراج القارئ لابن القاصح (ص:٣١).

(٢) وذلك في قراءة خلف عن حمزة بإشمام الصاد صوت الزاي. انظر: النشر (٢/ ٣٧٨).

(٣) وذلك في قراءة خلف عن حمزة، وافقه خلاد في الموضع الأول. انظر: النشر (٢/ ٣٧٨).

(٤) من المعروف عند العلماء أن في كلمات هذا الباب كيفيتين: الشيوع والإفراز، أما الشيوع: فهو أن تنحو بكسر أوائلها نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الواو فهي حركة مركبة من حركتين كسر وضم، لأن هذه الأوائل وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة لأنها أفعال ما لم يسم فاعله فأشمت الضم دلالة على أنه أصل ما تستحقه. وهو مذهب الداني والشاطبي وكثير من العلماء، وأما الإفراز: فهو أن تجعل فاء الفعل محركة بحركتين متتاليتين أولاهما ضمة والثانية كسرة، ويكون زمن الضمة أقل من زمن الكسرة، ثم تتبعها بياء مدية محضة، وهذا مذهب لبعض القراء المتقدمين والمتأخرين منهم الإمام النويري. انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (ص:٣٢١)، شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ١٤٥).

(٥) وذلك في قراءة الكسائي وهشام ورويس. انظر: النشر (٢/ ٢٠٨).

(٦) وهو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهبا آخر غير الإدغام، وغير الإظهار. انظر: النشر (١/ ٢٩٧).

(٧) اختلف القراء في حقيقة الإخفاء هنا؛ فبعضهم يجعله رومًا، فيكون حينئذ إخفاء، ولا يتم معه الإدغام الصحيح، وبعضهم يجعله إشمامًا، فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام، فيصح معه حينئذ الإدغام، وبالأول قطع الشاطبي، وقال الداني: «إنه هو الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء النحويين»، قال: «وهو الذي أختاره وأقول به»، وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضا الشاطبي وهو اختيار ابن الجزري؛ قال: «لأني لم أجد نصًا يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم». انظر: النشر (١/ ٣٠٤).

و﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس:٣٥][١]، و﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس:٤٩][٢]، و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء:٥٨][٣]، وما أشبه ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٤].

والإشمام الذي هو إشارة بالضم في الشفتين بعد تسكين الحرف[٥]، كالوقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، ونصير[٦]، و﴿كَثِيرٌ﴾ [البقرة:١٠٩]، وشبهه.

وقال أيضاً: اعلم أن للمد عشرة ألقاب: مد الحجز، ومد العدل، ومد التمكين، ومد الفصل، ومد الروم، ومد الفرق، ومد البنية، ومد المبالغة، ومد البدل، ومد الأصل.

فأما الحجز: فإنه يحجز بين [الساكن][٧] والمتحرك كقوله ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة:٧]، و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة:١٦٤][٨].

وأما العدل[٩]: كقوله ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة:٦] على قراءة أبي عمرو وغيره ممن يمد بين الهمزتين[١٠].

---

(١) قرأ أبو عمرو وقالون في أحد وجهيه باختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال. انظر: البدور الزاهرة (١/ ١٤٥).

(٢) قرأ أبو عمرو وقالون في أحد وجهيه باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد. انظر: البدور الزاهرة (١/ ٢٦٦).

(٣) قرأ قالون وأبو عمرو وشعبة في أحد وجهيهم بكسر النون واختلاس كسر العين. انظر: البدور الزاهرة (١/ ٥٥).

(٤) لعله أراد حكم الوقف عليها وأشباهها بالروم.

(٥) وكيفيته: ضمّ الشفتين بعد السكون الخالص لأواخر الكلم من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة للشفتين فقط، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى، وإنما يعرفه البصير، لا يستعمل في الحركات إلا في المرفوع والمضموم لا غير. انظر: جامع البيان (٢/ ٨٣١).

(٦) أشار به إلى قوله تعالى ﴿ٱلنَّصِيرُ﴾[نحو: سورة الأنفال:٤٠].

(٧) كُتبت في المخطوط [الساكنين] تصحيفاً.

(٨) انظر: الكامل في القراءات العشر للهذلي (ص:٤٢٦).

(٩) انظر: المرجع السابق.

(١٠) قلت: يظهر لي -والله أعلم- اختلاف العلماء في اصطلاح مد الحجز ومد العدل، فلم أجد من سماه على النحو الموجود هنا سوى الهذلي، وفي المقابل وجدت أن أكثر العلماء كابن الجزري وابن مهران والسيوطي أطلقوا مصطلح مد الحجز على (أأنذرتهم) ونحوها، وأطلقوا مصطلح مد العدل على (دابة) ونحوها، قال ابن الجزري: «أما مد الحجز ففي مثل قوله: (أأنذرتهم) وأشباه ذلك، قال: وإنما سمي مد الحجز؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزا، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدة تكون=

وأما التمكين: كقوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[البقرة:١٧٤] وبابه، لأنه يمكن به الكلمة عن الاضطراب(١).

وأما الفصل: كقوله ﴿مَآ أَنزَلَ﴾[البقرة:١٧٠]، ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ﴾[النساء:١٦٣]، سمي بذلك لأنه يفصل بين الكلمتين(٢).

وأما الروم: نحو قوله ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ [آل عمران:١١٩]، لأنه يروم بالمد الهمزة (٣).

وأما الفرق: قوله ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾[الأنعام:١٤٣، ١٤٤]، و﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾[يونس:٥١، ٩١]، و﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس:٥٩]، يفرق به بين الاستفهام وغيره ولا زيادة عليها(٤). [٢/ أ]

والبنية: نحو قوله ﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ [مريم:٢]، و﴿دُعَآءَ وَنِدَآءً﴾[البقرة:١٧١]، لأن الكلمة بنيت على المد دون القصر(٥).

وأما المبالغة: نحو ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات:٣٥] للتعظيم(٦).

وأما البدل: نحو ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة:٦٢]، و﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة:١٧٧]، لأن المد بدل

=حاجزة بينهما لإحداهما عن الأخرى» وقال أيضاً في ثنايا حديثه عن المد اللازم: «ويقال له أيضا: مد العدل؛ لأنه يعدل حركة. فإن القراء يجمعون على مده مشبعا قدرا واحدا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا». انظر: النشر (١/ ٣١٧، ٣٥٣).

(١) سمي بذلك لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرجها إلا به، وهو من أقسام المد المتصل. انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٣٣٨)، الإضاءة للضباع (ص:٢٣).

(٢) وهو ما اجتمع فيه حرف المد والهمز في كلمتين، والمتعارف عليه عند أهل التجويد والقراءات بالمد المنفصل. انظر: الكامل في القراءات العشر (ص:٤٢٦)، الإضاءة (ص:١٩).

(٣) أي أنهم يرومون الهمزة من: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ ولا يحققونها ولا يتركونها أصلا ولكن يلينونها ويشيرون إليها وهذا على مذهب من سهل همزة (أنتم). انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٣٨)، الإضاءة (ص:١٩).

(٤) مد الفرق: هو هنا عبارة عن مد الألف التي يؤتى بها بدلاً من همزة الوصل في قراءة من مدّ في المواضع المذكورة . انظر: الكامل في القراءات العشر (ص:٤٢٦)، الإضاءة (ص:٢٠).

(٥) وهو ما اجتمع فيه حرف المد والهمز في كلمة وهو مختص بالأسماء. انظر: الكامل في القراءات العشر (ص:٤٢٦)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٣٩)، الإضاءة (ص:١٩).

(٦) سمي بذلك للمبالغة في النفي. انظر: النشر (١/ ٣٤٥)، الإضاءة (ص:٢٠).

من الهمزة الثانية، وإن كانت [الهمزة][(١)] أصلية ساكنة[(٢)].

ومد الأصل: نحو﴿جَآءَ﴾[النساء:٤٣]، و﴿شَآءَ﴾[البقرة:٢٠]، لأن الهمزة والمدة من أصل الكلمة والله أعلم[(٣)].

وقال أيضاً: لحمزة على قوله: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ ﴾ [آل عمران:١٥] سبعة وعشرون وجهاً، اعلم أولاً أن فيها ثلاث همزات: **همزة أولى** وهي همزة الاستفهام، **والثانية** وهي همزة المضارعة، **والثالثة** هي لام الكلمة.

فالأولى: فيها التحقيق والسكت والنقل على رأي من يرى بالسكت في الوقف باعتبار وصل الساكن بالهمزة[(٤)].

والهمزة الثانية: فيها التحقيق إن قلت إن الهمزة همزة الاستفهام فتكون الهمزة الثانية في حكم المبتدأة، والمبتدأة ليس فيها إلا التحقيق، وفيها أيضاً التسهيل إن حكم عليها بالتوسط لأنها صارت في حكم المتوسطة فتسهل بين الهمزة والواو لانضمامها، وأيضاً وجه ثالث وهو اتباع الرسم فإنها رسمت واواً في المصحف.

والهمزة الثالثة: فيها ثلاثة أوجه لك أن تدبرها بحركة نفسها فتسهلها بين الهمزة والواو وهو مذهب لسيبويه، ووجه ثاني أن تبدل ياء محضة [٢/ ب] وهذا الوجه موافق للرسم أنها رسمت ياء، ووجه ثالث وهو أن تسهل بين الهمزة والياء لانكسار ما قبلها، والوجهين مذهب الأخفش[(٥)].

---

(١) كتبت في المخطوط [الهمزية] تصحيفاً.

(٢) انظر: الكامل في القراءات العشر (ص:٤٢٦)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٣٩).

(٣) مد الأصل يكون في الأفعال الممدودة ، والفرق بينه وبين مد البنية أن تلك الأسماء بنيت على المد فرقاً بينها وبين المقصور، بينما هذه مدات في أصول أفعالٍ أُحدثت لِعَان. انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٣٩).

(٤) لأنها مفتوحة بعد ساكن صحيح منفصل رسماً. انظر: غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (ص: ١٣٥).

(٥) وقد نظم العلامة علي بن أم قاسم المعروف بالمرادي (ت ٧٤٩هـ) هذه الأوجه جميعها، فقال:

سبع وعشرون وجهًا قل لحمزة في *** قل آؤنبئكم يا صاح إن وقفا

تم حكم الهمزات وما فيها فتحتاج إلى التركيب؛ لأجل وجه التحقيق في الأولى مع التحقيق في الثانية مع ثلاثة أوجه في الثالثة، وأيضاً وجه التحقيق في الأولى مع التسهيل في الثانية مع الثلاثة أوجه في الثالثة، وأيضاً وجه التحقيق في الأولى مع اتباع الرسم في الثانية مع الثلاثة أوجه في الثالثة، فرغ وجه التحقيق.

خُذ وجه النقل في الأولى مع التحقيق في الثانية مع الثلاثة أوجه في الثالثة، وأيضاً وجه النقل في الأولى مع التسهيل في الثانية مع الثلاثة أوجه في الثالثة، ووجه النقل في الأولى مع اتباع الرسم في الثانية مع ثلاثة أوجه في الثالثة، فرغ النقل.

خُذ وجه السكت في الأولى مع التحقيق في الثانية مع ثلاثة أوجه في الثالثة، وجه السكت في الأولى مع التسهيل في الثانية مع ثلاثة أوجه في الثالثة، وجه السكت في الأولى مع اتباع الرسم في الثانية مع ثلاثة أوجه في الثالثة فذلك سبعة وعشرون وجهاً والله تعالى أعلم[(١)].

فالنّقل والسّكت في الأولى وتركهما *** وأعط ثانية حكمًا لها ألفا
واوًا وكالواو أو حقّق وثالثة *** كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خفّا
واضرب يبن لك ما قد قلت متّضحا *** وبالإشارة أستغني وقد عُرِفا

انظر: النشر (١/ ٤٨٨)، المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر للنشار (ص: ٦٦).

(١) وهنا تأتي مسألة مهمة في التحريرات؛ اعلم أن الإمام ابن الجزري لم يجوز من هذه الأوجه إلا عشرة أوجه ذكرها في كتابه النشر، وهي:

الوجه الأول: السكت مع تحقيق الثانية المضمومة مع تسهيل الثالثة بين بين.

الوجه الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة.

الوجه الثالث: عدم السكت على اللام مع تحقيق الأولى والثانية وتسهيل الثالثة بين بين.

الوجه الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

الوجه الخامس: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة بين بين.

الوجه السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

الوجه السابع: عدم السكت مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين.

الوجه الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

وقال أيضاً: أصلُ الاسم[١] أن يكون مفرداً[٢]، مذكراً[٣]، [٣/ أ] نكرةً[٤]، عربيَّ الوضع[٥]، غير وصفٍ[٦] ولا مزيد فيه[٧]، ولا معدول[٨]، ولا خارج عن أوزان الآحاد في العربية[٩]، ولا مؤاخي الفعل في وزنه الغالب عليه ولا

الوجه التاسع: النقل مع التسهيل الثانية والثالثة بين بين.

الوجه العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء. انظر: النشر (١/ ٤٨٧-٤٨٨).

وقد نظمها الإمام محمد الخليجي (ت١٣٨٩هـ) فقال:

في وقف حمزة قل أؤنبئكم *** نقلٌ بتسهيلِ ثاني الهمزتين يرى
وعند سكت وتحقيق يزيد بها *** تحقيقها ثم في الهمز الأخير جرى
في الكل تسهيل أو إبدال يا كملت *** عشراً بغير ضعيف عند من نظرا

انظر: حل المشكلات وتوضيح التحريرات للخليجي (ص: ١٠١).

(١) الأصل في الاسم المعرب بالحركات أن يكون مصروفًا أي منونًا، وهو الذي تتوفر فيه الصفات التي ذكرها المؤلف هنا.

(٢) المفرد: كل اسم يدلُّ على واحد من الأشخاص أو الحيوانات أو الأشياء.

(٣) أصل الاسم أن يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٩١).

(٤) النكرة: هي كلّ اسم شائعٍ في جنسه، لا يختصُّ به واحدٌ دون آخر، والأصل في الاسم التنكير، والمعرفة فرع عنه، لأن المعرفة لابد لها من علامة تدل عليها بخلاف النكرة، وما افتقر إلى علامة فرعٌ عما لا يفتقر إلى علامة. انظر: متن الآجرومية (ص: ١٤)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد الحازمي (١/ ١٩٣).

(٥) ذو أصل عربي لم تدخله الأعجمية بأي حال، والمتكلم العربي الأصل فيه أن يتكلم بلسانه هو، لا بلسان غيره، فإذا جاءت الكلمة عربية نقول: هذا أصلها، وإذا جاءت أجنبية نقول: استعمَل ذو اللسان العربي كلمةً ليس عليها لسانه وهذا فرع. انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ١٩٣).

(٦) الوصف المراد به الصفة، والاسم المشتمل على الصفة فرعُ ما لا صفة فيه، لأن الأصل في الاسم أنه مجرد إما أن يدل على معنى فقط أو يدل على ذات فقط. انظر: المرجع السابق (١/ ١٩٤).

(٧) المزيد: هو ما أُضيف إلى أُصوله حرف أو أكثر، ولا شك أن المزيد فيه فرع ما لا زيادة فيه، والاسم يكون ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيًا وحينئذٍ يكون أصلاً، فإذا زيد على أصله ألف ونون فقد وجدت فيه علة فرعية. انظر: المرجع السابق (١/ ١٩٣).

(٨) العدل: هو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، فالمعدول فرع المعدول عنه، فإذا قيل: عامر عُدِل به إلى عمر صار عمر فرعًا وعامر أصلاً، فحينئذٍ نقول: الاسم المعدول فرع عن الاسم المعدول عنه سواءٌ كان العدل حقيقيًا أو تقديريًّا. انظر: المرجع السابق (١/ ١٩٢).

(٩) مثلاً: (مساجد) خرج عن صيغ آحاد الألفاظ العربية لأنه لا يوجد مفرد على هذا الوزن مفاعل. انظر: المرجع السابق (١/ ١٩٦).

المختص[١].

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصريف[٢]
جمع[٣] ووصف[٤] وتأنيث[٥] ومعرفة[٦] وعجمة[٧] ثم عدل[٨] ثم تركيب[٩]

(١) يريد أن الأصل في الاسم أنه لا يوافق وزن الفعل الخاص به ولا الغالب عليه، مثل: يَفعِل، أو الغالب عليه مثل: أفعَلُ، ولهذا يمنع صرف ما جاء على وزن الفعل الخاص به مثل: يزيد، أو الغالب عليه مثل، أحمد. انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٥/ ٣٣٤).

(٢) إذا اجتمعت في الاسم علتان أو أكثر من العلل التي ذكرت هنا يمتنع صرفه، فالأصل في الأسماء الصرف، والمنع من الصرف فرع عليه، ولهذا سعى النحويون إلى حصر الأسماء الممنوعة من الصرف لأنّها أقلّ، لا يُمنع الاسم من الصرف إلا إذا أشبه الفعل من جهتين، ويقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): «إن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة، إلا في الجنس الأعمّ، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعًا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف». انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٤١)، بحث: في الممنوع من الصرف لعبد الكريم مدلج (ص:٩٦).

(٣) ما كان على صيغة منتهى الجموع، وهو: كل جمع تكسير بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطهن ساكن، نحو: مررت بمساجدَ ومصابيحَ. انظر: شرح الأزهري على متن الأجرومية (ص: ١٢١).

(٤) سبق بيانه في الصفحة السابقة حاشية (٦).

(٥) التأنيث أنواع؛ فقد يكون تأنيثًا بألفٍ مقصورة كحبلى أو ممدودة كصحراء. وهذا النوع يستقل بنفسه في المنع من الصرف لأنه علة واحدة تقوم مقام علتين إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، وقد يكون التأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، وهذا النوع لا يكون مانعًا من الصرف إلا مع العلمية، مُنع من الصرف لاجتماع علتين فرعيتين إحداهما ترجع إلى اللفظ، وهي كونه مؤنثًا بالتاء، والأخرى كونه علمًا. وقد يكون التأنيث معنويا كزينب وسعاد، هذا مؤنث من غير علامة لا بالتاء، ولا بالألف الممدودة، ولا الألف المقصورة، وهذا النوع فيه تفصيل لأنه تارة يوجب المنع من الصرف، وتارة يجوزه أي المنع وعدمه. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٢١)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ٢٠١)، حاشية العلامة ابن الحاج على شرح الأجرومية (ص: ٧٢).

(٦) المراد بها العلمية، فالأصل في الاسم التنكير، والمعرفة فرع عنه، لأن المعرفة لابد لها من علامة تدل عليها بخلاف النكرة، وما افتقر إلى علامة فرعٌ عما لا يفتقر إلى علامة. فإذا وجدت العلمية في الاسم قلنا: هذا فرعٌ بدليل أن الأصل في الاسم أن يكون نكرة. انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ١٩٣، ٢٠٢).

(٧) والمراد بها أن تكون الكلمة على الأوضاع العجمية، أي كلمة أعجمية دخلت على اللسان العربي. انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ١٩٣).

(٨) سبق بيانه في الصفحة السابقة حاشية (٨).

(٩) المراد بالتركيب هنا التركيب المزجي: وهو كل كلمتين أو اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث لما قبلها، بشرط أن لا يكون مختوماً بويه، كعبدالله وبعلبك و معد يكرب، وأما المزجي المختوم بويه كسيبويه فهذا

والنون زائدة من قبلها ألف[١] ووزن فعل[٢] وهذا القول تقريب[٣]

قال أيضاً: اعلم أن حروف التهجي ثمانية [وعشرون][٤] حرفاً: الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء.

فأما الألف فإنها مركبة من لام وألف فأرادوا أن يصوروا صورة الألف، والألف لا تكون إلا ساكنة فلا تستقل بنفسها، ولا يمكن النطق بها وحدها؛ فضموا إليها اللام لأنها مثلها في العد والصورة[٥]، وهي على أجناس وأنواع ولكل نوع منها لقب لابد من ذكرها، فمن ذلك: حروف المد واللين: وهي الواو والياء والألف، سميت لامتداد الصوت بها[٦]، وتسمى أيضاً: حروف العلة؛ لما يدخلها من الاعتلال بالقلب والإبدال وغير ذلك مما لا يدخل فيه غيرها[٧].

مبني ولا يرد هنا، قال ابن مالك:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا *** ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٢٩)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ٢٠٣).

(١) يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان وأصبهان. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٣٠).

(٢) إذا كان الاسم على وزن خاص بالفعل أو يكون في الاسم زيادة لا تكون إلا في الفعل، وبهذه الزيادة يصير الاسم مساويًا للفعل، والأوزان الخاصة بالفعل نحو: قَتَّل وانطلق، وزنه فعَّل وانفعل. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (١/ ١٩٧).

(٣) هذا النظم في بيان علل الصرف وهو من [البسيط]. انظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب (ص: ١٢).

(٤) كتبت في المخطوط [وعشرين] والصواب نحوياً ما أثبته.

(٥) لأن اللام مثل الألف في عدد الأحرف، فكلاهما لفظاً مكون من ثلاثة أحرف.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٢٦).

(٧) سميت بذلك لأن التغيير والعلة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلا في أحدها، تعتل الياء والواو فتنقلبان ألفاً مرة وهمزة مرة، نحو (قال وسقى)، وتنقلب الهمزة ياء مرة وواواً مرة وألفاً مرة، نحو (راس ويومن وبير). انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (ص: ٧٥٤)، التمهيد لابن الجزري (ص: ٩٣).

واعلم أن من الحروف [٣/ب] ما يقع زائدة، وهي عشرة أحرف، وهي: الألف(١)، واللام(٢)، والياء(٣) والتاء(٤)، والواو(٥)، والسين، والميم(٦)، والنون(٧)، والهاء، والهمزة(٨).

وينظم ذلك: (اليوم تنساه)، وهذا علة المازني، يجمعها أيضاً: (هويت السمان) وهذه الحروف قد تقع أصلية أيضاً إلا أنا نريد أن الزوائد إذا وقعت كان منها(٩).

---

(١) الألف لا تكون أصلا أبدا، إنما هي زائدة أو بدل مما هو من نفس الحرف، ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء ولا في الأفعال، وأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيهن. انظر: المنصف لابن جني (ص:١١٨).

(٢) اللام زائدة في ذَلِكَ، وأُولَالِكَ، وإنما كانت زائدة فيهما؛ لأنهم قالوا في معناه: «ذاك، وأولاك، وأولئك» ولا لام فيها، وإنما زيدت اللام في ذلك تكثيرا واتساعا في اللغة، ولّما زادوها في الواحد، زادوها في الجميع. انظر: المرجع السابق (ص:١٦٥).

(٣) الياء إذا وقعت أول الكلمة وكان عدد حروفها أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة، نحو: يَعْمَل، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الكلمة، وأما إذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة. انظر: المرجع السابق (ص: ١٠١، ١١١).

(٤) التاء في أول الكلمة لا تعد زائدة إلا بإثبات؛ وهي لم تكثر زيادتها في الكلام كثرة زيادة الياء، والواو، والهمزة؛ فلذلك احتجتَ إلى أن تنظر إلى المثال الذي هي فيه، فإن كانت فيه واقعة موقع حرف من الأصل، قضيت بأنها من الأصل مثل: توأم، وإن لم تكن واقعة موقع حرف من الأصل قضيت بزيادتها مثل: تألب. انظر: المرجع السابق (ص: ١٠٢-١٠٣).

(٥) الواو لا تزاد أولا البتة، وتزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء. انظر: المرجع السابق (ص:١١٢).

(٦) الميم إذا كانت أول الكلمة فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء. انظر: المرجع السابق (ص:١٢٩).

(٧) إذا وجدت النون في مثال لا يكون للأصول فهي زائدة نحو: "كَنَهْبُل"؛ لأنه ليس في الكلام مثل "سَفَرْجُل"، وكذلك "قَرَنْفُل" النون فيه زائدة، كذلك إذا وجدت الألف والنون في آخر الاسم فهما زائدان نحو: سرحان ونعسان. انظر: المرجع السابق (ص:١٣٤).

(٨) إذا كانت الهمزة أول الكلمة، وكان عدد حروفها أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الكلمة، وذلك نحو "أفْكَل وأَيْدَع"، وإذا وجدت الهمزة غير أول فلا تكون زائدة إلا بثبت، مثل: شمأل. انظر: المرجع السابق (ص: ٩٩، ١٠٥).

(٩) قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): «حكي أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده: =

هَـوِيـتُ السمـانَ فشيبنـني وما كنـت قدما هَـوِيـتُ السمـانَا

واعلم أن للحروف ثلاثة عشر مخرجاً:

١- **الحلقية**، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء[١].

٢- ثم **اللهوية**، وهما: القاف والكاف[٢].

٣- ثم **الشجرية**، وهي: الجيم والشين والياء[٣].

٤- ثم **حروف الصفير**: الصاد والسين والزاي[٤].

٥- ثم **النطعية**، وهي: الطاء والتاء والدال[٥].

٦- ثم **الذلقية**، وتسمى الذلاقة، وهي: الراء واللام والنون[٦].

٧- ثم **اللثوية**، وهي: الظاء والثاء والذال[٧].

٨- ثم **الشفوية**، وهي: الفاء والباء والميم[٨].

٩- و**حروف الإبدال** أحد عشر حرفاً من حروف الزيادة ثمانية وثلاثة من غيرهن، فالثمانية هي: الهمزة والألف والياء والواو والتاء والميم والهاء والنون، والثلاثة من غير الزوائد: الدال والطاء والجيم[٩].

=فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشعر دَفْعَتين، يريد: (هويت السمان)، ويجمعها أيضا في اللفظ: (اليومَ تنساهُ) وقيل أيضا: (سألتمونيها)» اهـ. انظر: المنصف (ص:٩٨).

(١) هذه الحروف تخرج من الحلق، فنسبت إلى الموضع الذي تخرج منه. انظر: العين للفراهيدي (١/ ٥٨)، التمهيد (ص: ٨٣).

(٢) سميا بذلك لأنهما منسوبان إلى اللهاة، واللهاة بين الفم والحلق. انظر: العين (١/ ٥٨)، التمهيد (ص: ٨٤).

(٣) نسبة إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو شجر الفم أي: مفرج الفم. انظر: المراجع السابقة.

(٤) سميت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير. انظر: التمهيد (ص: ٩١).

(٥) سميت بذلك لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى في الفم أي سقفه. انظر: العين (١/ ٥٨)، التمهيد (ص: ٨٤).

(٦) سميت بذلك لأنها تخرج من ذَلْقَ اللسان من طَرَف غار الفم. انظر: العين (١/ ٥١)، التمهيد (ص: ٨٤).

(٧) نسبة إلى اللثة، لأنهن يخرجن منها، واللثة اللحم المركب فيه الأسنان. انظر: العين (١/ ٥٨)، التمهيد (ص: ٨٤).

(٨) لأن مخرجها من بين الشَّفَتيْن خاصة، ولا تعمَلُ الشَّفتان في شَيء من الحُرُوف الصَّحاح إلَاّ في هذه الأحرف الثلاثة. انظر: العين (١/ ٥١).

(٩) سميت بذلك لأنها تبدل من غيرها، تقول هذا أمر لازب ولازم، فتبدل أحدهما من الآخر، فالميم بدل من الباء، ولا تقول الباء بدل من الميم، لأن الباء ليست من حروف الإبدال، إنما يبدل غيرها منها، ولا تبدل=

١٠- **ومن الحروف المجهورة** ثمانية عشر حرفاً: الهمزة والعين والغين والقاف والجيم والباء والضاد واللام والنون والطاء والدال والزاي والظاء والذال [والراء][(١)] والميم [٤/أ] والواو والياء[(٢)]، ينظمها بيت وهو (زَادَ ظَبْيٌ غَنِجٌ لِي ضُمُوراً إِذْ قَطَع) [(٣)].

١١- **المهموسة** عشرة أحرف، وهي: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والتاء والصاد والسين والثاء والفاء يجمعها (سكت فحثه شخص)[(٤)].

١٢- **ومن الحروف الشديدة والرخوة**؛ فالشديدة ثمانية أحرف: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء، يجمعها قولك (أجدت كقطب)[(٥)]، والرخوة ثلاثة عشر حرفاً: الهاء والحاء والعين والخاء والسين والصاد والزاي والشين والذال والثاء والفاء[(٦)]، والذي بين الرخوة والشديدة (عمر نل).

١٣-ومن الحروف **حروف الغنة**، وهما حرفان: الميم والنون[(٧)]، تم.

= من غيرها، وليس البدل في هذا جارياً في كل شيء، إنما هو موقوف على السماع من العرب بنقل، ولا يقاس عليه. انظر: التمهيد (ص: ٩٢).

(١) كتبت في المخطوط [والباء] تصحيفاً.

(٢) لقبت بالمجهورة لأن الجهر هو الصوت الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك لقبت به، لأن الصوت يجهر بها. انظر: التمهيد (ص: ٨٧).

(٣) كتبت في المخطوط [وهو إذ ظنى غنج لي ضمونا قد قطع] والصواب ما أثبته. انظر: التمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الهمداني.

(٤) ومعنى الحرف المهموس أنه حرف جرى معه النفس عند النطق به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض. انظر: التمهيد لابن الجزري (ص: ٨٦).

(٥) الحرف الشديد هو حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به. انظر: المرجع السابق (ص: ٨٧).

(٦) لقبت بالرخوة لأن الرخاوة اللين، والحرف الرخو هو حرف ضعف الاعتماد عليه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد. انظر: المرجع السابق (ص: ٨٨).

(٧) سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما، ومثلهما التنوين. انظر: المرجع السابق (ص: ٩٥).

وكمل ذكر الذي لم يجز الوقف عليه في القرآن ولا الابتداء بما بعده[١]، أول ذلك:

من البقرة: ﴿حَوْلَهُۥ﴾[البقرة:١٧] لا يبتدئ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ﴾[٢].

وقالوا لا يبتدئ ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[نحو: البقرة:١١٦] حيث وقع[٣].

في آل عمران: قالوا لا يبتدئ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران:١٨١][٤].

---

(١) شرع المؤلف هنا في استقراء وبيان جميع مواضع الوقف والابتداء القبيح في القرآن الكريم، **والقبيح**: وهو ما اشتد تعلقه بما قبله لفظًا ومعنى، ويكون بعضه أقبح من بعض، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾؛ فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى؛ فإنه يوهم وصفًا لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، ويوهم أن الوعيد بالويل للفريقين، وهو لطائفة مذكورين بعده.

وأما **الأقبح**: فلا يخلو إما أن يكون الوقف والابتداء قبيحين، أو يكون الوقف حسنًا، والابتداء قبيحًا؛ فالأول كأن يقف بين القول والمقول، نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾، ثم يبتدئ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، أو: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى﴾، ثم يبتدئ: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، وشبه ذلك من كل ما يوهم خلاف ما يعتقده المسلم.

قال أبو العلاء الهمذاني (ت ١٠٨٥هـ): «لا يخلو الواقف على تلك الوقوف: إما أن يكون مضطرًا، أو متعمدًا؛ فإن وقف مضطرًا، وابتدأ ما بعده غير متجانف لإثم، ولا معتقد معناه -لم يكن عليه وزر».

وقال زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) : «عليه وزر إن عرف المعنى؛ لأنَّ الابتداء لا يكون إلَّا اختياريًّا لَهُ».

وقال أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ): « لا إثم عليه وإن عرف المعنى؛ لأن نيته الحكاية عمن قاله، وهو غير معتقد لمعناه، وكذا لو جهل معناه، ولا خلاف بين العلماء أن لا يحكم بكفره من غير تعمد واعتقاد لمعناه، وأما لو اعتقد معناه -فإنه يكفر مطلقًا وقف أم لا، والوصل والوقف في المعتقد سواء». انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني (١/ ٢٨-٢٩).

(٢) في قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:١٧]، و ﴿حَوْلَهُۥ﴾ لا يعد موضع وقف؛ لأنه من جملة ما ضرب الله مثلا للمنافقين في تعلقهم بظاهر الإسلام لحقن دمائهم والمثل يؤتى به على وجه لآن الفائدة إنما تحصل بجملته. انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأنصاري (ص: ١٤).

وأما الابتداء بـ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ﴾ فقد كرهه كثير من العلماء بل وصل إلى تكفير الواقف عليه عند البعض، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): «يجوز أن يكون الله قد أسند إلى نفسه ذهابًا يليق بجلاله، كما أسند المجيء والإتيان على معنى يليق به تعالى، فلعل تكفيره الواقف لاحظ أن الله لا يوصف بالذهاب ولا بالمجيء». انظر: منار الهدى (١/ ٣١).

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٤٥٠).

(٤) ويعدّ هذا من أقبح الأنواع لأن المعنى يستحيل بفصله عما قبله. انظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني (ص: ١٣).

في المائدة: ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[المائدة:٣٠] لا يبتدئ ﴿فَبَعَثَ﴾[المائدة:٣١][(١)].

وأيضاً ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [المائدة:١٧] لا يبتدئ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وأيضاً ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة:١٨] لا يبتدئ ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ ،﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [المائدة:٦٤] لا يبتدئ ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ ، [٤/ب] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[المائدة:٧٢] لا يبتدئ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾،﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [المائدة:٧٣] لا يبتدئ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[(٢)]، ﴿وَمَا لَنَا﴾[المائدة:٨٤] لا يبتدئ ﴿لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾.

في الأعراف: ﴿قَوْمًا﴾ [الأعراف:١٦٤] لا يبتدئ ﴿ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾[(٣)].

في التوبة: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾[التوبة:٣٠] لا يبتدئ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى﴾[التوبة:٣٠] لا يبتدئ ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[(٤)].

في يوسف: ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[يوسف:٩] لا يبتدئ ﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٩][(٥)].

---

(١) وهو من أقبح أنواع الوقف والابتداء لاستحالة فصل المعنى عن ما قبله. انظر: المرجع السابق.

(٢) هذه المواضع جميعها عدّها العلماء من أقبح أنواع الوقف والابتداء لاستحالة فصل المعنى عن ما قبله، ولأنه يوهم خلاف ما يعتقده المسلم. انظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٥١)، المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٣)، منار الهدى (١/ ٢٩).

(٣) ليس بوقف؛ لأنَّ ما بعده صفة لقوله: «قومًا»، كأنَّه قال: لم تعظون قومًا مهلكين؟. انظر: منار الهدى (١/ ٢٨١).

(٤) القول فيهما كالقول في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾. انظر: الصفحة السابقة.

(٥) قال السجاوندي (ت٥٦٠هـ): «العربية توجب الوقف، وإن قيل الابتداء به لا يحسن؛ لأنا نقرأ حكايتهم بأن قال بعضهم لبعض ﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ وليس أمراً منا». انظر: علل الوقوف (٢/ ٥٩٤).

وقد اختلف العلماء في مسألة الوقف على رؤوس الآيات إن تعلقت بما بعدها في المعنى: فمنهم من يرى جواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها مطلقاً، مهما اشتدّ تعلّقها بما بعدها وأنها سنة متبعة يثاب فاعلها، قال ابن الجزري: «وكذلك عد بعضهم الوقف على رءوس الآي في ذلك سنة، وقال أبو عمرو: وهو أحب إلي واختاره أيضا البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء وقالوا: الأفضل الوقوف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها. قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى»، وقال الداني: «وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، لما ذكرناه من كونهن مقاطع، ولسن بمشبهات لما كان من الكلام التام في أنفسهن دون نهاياتهن». =

وفي النحل: أيضاً ﴿لَا يَبۡعَثُ﴾ [النحل:٣٨] لا يبتدئ ﴿ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾، في النحل ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ﴾[النحل:٥١] لا يبتدئ ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ (١).

في المؤمنين: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾[المؤمنون:١١٧] لا يبتدئ ﴿إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾.

في إبراهيم: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢] لا يبتدئ ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ﴾ (٢).

وفي الصافات: ﴿لَيَقُولُونَ﴾[الصافات:١٥١] لا يبتدئ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات:١٥٢] (٣).

في الزمر: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾[الزمر:٤] لا يبتدئ ﴿أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا﴾.

في فصلت: ﴿وَلَكِن ظَنَنتُمۡ﴾ [فصلت:٢٢] لا يبتدئ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ﴾.

في الزخرف: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾[الزخرف:٨٤] لا يبتدئ ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾.

في الغاشية: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾[الغاشية:٢٣] لا يبتدئ ﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية:٢٤].

في والتين: ﴿أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾[التين:٥] لا يبتدئ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [التين:٦].

في العصر: ﴿لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر:٢] لا يبتدئ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر:٣] (٤).

في الماعون: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾[الماعون:٤] لا يبتدئ ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ﴾ [الماعون:٥] (٥)، وعلى هذا فقِسْ والله أعلم بغيبه. [٥/ أ].

=ومنهم من يرى أنّ حكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه على غيرها ممّا ليس برأس آية، فحينئذٍ ينظر إلى ما بعدها من حيث التعلق وعدمه، فإن كان له تعلّق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلق لفظي جاز الوقف، قال الإمام زكريا الأنصاري: «ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف وان يقف على أواخر الآي إلا ما كان شديد التعلق بما بعده كقوله تعالى ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾ وقوله ﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ لأن اللام في الأول واللام في الثاني متعلقان بالآية قبلها». انظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص:١١)، النشر (١/ ٢٢٦)، المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص:٥).

(١) لأن المعنى يفسد بفصلها عما قبلها بعده. انظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٣).

(٢) ومن كره الابتداء بقوله: ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ﴾ لأن نفي الإشراك واجب كالإيمان بالله تعالى، وهو اعتقاد نفي شريك الباري، وذلك هو حقيقة الإيمان. انظر: منار الهدى (١/ ٣٨٩).

(٣) لئلا يفصل بين القول والمقول ولا يبتدئ بكفر صريح. انظر: علل الوقوف (٢/ ٨٦٠).

(٤) انظر: علل الوقوف (٢/ ١١٥٦).

(٥) لأن (المصلين) اسم ممدوح محمود لا يليق به (ويل) وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾. انظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص:١٥).

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه لا توفيقَ بعدَ توفيقِ الله تعالى، ولا تيسيرَ بعد تيسيره، وإني بعدَ أنْ مَنَّ اللهُ عليَّ بالانتهاء من دراسة وتحقيق هذه الرسالة، توصلتُ إلى عددٍ من النتائج والتوصيات، أذكرها فيما يلي:

- كان الإمامُ نور الدين الشطنوفي شيخَ القراءِ في زمانه، وكان من العلماءِ الأجلاءِ الذين خدموا علم القراءات.
- لم يوفَّ هذا الإمامُ حقَّه في الترجمة، شأنُه شأنَ كثيرٍ من أئمةِ القراءات، إذ جاءتْ سيرتُه في كتبِ التراجم مقتضبةً وغيرَ وافيةٍ.
- للمد عشرة ألقاب، وهذه الألقاب لم تُعط حقها في كتب القراءات والتجويد، حيث تكلم عنها عدد قليل من العلماء.
- لحمزة وقفاً في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾ سبعة وعشرون وجهاً لكن ابن الجزري لم يجوز منها سوى عشرة أوجه.
- أصل الاسم في اللغة أن يكون مصروفاً وإذا دخل فيه أحد موانع الصرف خرج الاسم عن أصله.
- لابد من الحرص والاهتمام بعلم الوقف والابتداء لأهميته وتأثيره على المعنى والأداء.
- أوصي نفسي وإخوتي من طلبة العلم أن يشتغلوا بعلم القراءات الشريف الذي يحتاجُ إلى عنايةٍ وجهدٍ كبيرين، حتى يكونَ سهلًا ميسورًا لطالبيه.
- ضرورةُ تحقيقِ كتبِ ورسائل القراءات الكثيرة والتي لا زالت مدرجةً في ثنايا المكتباتِ الخاصةِ والعامةِ حتى يتيسَّرَ هذا العلمُ ويثرى بمصادره ومراجعه.

ختامًا: أسأل الله أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبي الهدى وإمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت.

٢- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، لعلي بن محمد الضباع، دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤- **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر مايو ٢٠٠٢ م.

٥- **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عشمة، ود. محمد موعد، ود. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦- **أمالي ابن الحاجب**، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧- **إيضاح الوقف والابتداء**، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٨- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة**، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٩- **التمهيد في علم التجويد**، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت٨٣٣ هـ)، تحقيق: د. على حسين البواب، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠- **التمهيد في معرفة التجويد**، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١- **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت ٤٤٤ هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.

١٢- **حاشية الآجرومية**، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ).

١٣- **حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية**، لأحمد بن محمد السلمي المرداسي، دار الكتب العلمية–بيروت.

١٤- **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات**، لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي (ت١٣٨٩هـ)، تحقيق: عمر المراطي، دار أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

١٥- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.

١٦- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

١٧- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

١٨- **شرح الأجرومية**، لصالح بن محمد بن حسن الأسمري القحطاني.

١٩- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٠- **شرح التسهيل لابن مالك المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن يوسف التميمي المعروف ب ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢١- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لأبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النويري (ت٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٢- **شرح العلامة خالد الأزهري على متن الأجرومية**، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع.

٢٣- **طبقات الشافعية**، لتقي الدين ابن قاضي شهبة أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٤- **علل الوقوف**، للإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد ،الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٥- **العنوان في القراءات السبع**، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل العطية، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٦- **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية.

٢٨- **غيث النفع في القراءات السبع**، لأبي الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٩- **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي– مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٣٠- **فوات الوفيات**، لصلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٣١- **في الممنوع من الصرف (التمكن والمشابهة والعلة)**، للدكتور عبد الكريم بن مصطفى مدلج، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة تعز، العدد التاسع عشر، يناير– يونيو ٢٠٠٥م.

٣٢- **القطع والائتناف**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٣٣- **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤- **الكافية في علم النحو**، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.

٣٥- **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٦- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٧-**الكنز في القراءات العشر**، لأبي محمد تاج الدين عبد الله بن عبد المؤمن بن المبارك الواسطي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٨-**لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لأبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (ت٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٩- **متن الآجرومية في النحو**، لابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ)، دار الصميعي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٠- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، لصفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق ابن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤١- **معجم البلدان**، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٤٢- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٣- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، دار المصحف، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤- **المكتفى في الوقف والابتداء**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٥- **المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر**، لأبي حفص سراج الدين عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشَّار الشافعي المصري (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

٤٦- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٨.

٤٧- **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٤٨- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٩- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت١٣٨٠ هـ)، دار الكتاب العلمية-بيروت.

٥٠- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، لأحمد بن محمد المقري التلمساني (ت بعد ١٠٥٠هـ)، تحقيق : د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت ، ١٩٦٨.

٥١- **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٢- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣٤٣
المقدمة	٣٤٤
القسم الأول: الدراسة	٣٤٨
المبحث الأول: دراسة المؤلف	٣٤٨
المبحث الثاني: دراسة الكتاب	٣٥٥
القسم الثاني: النص المحقق	٣٥٩
الخاتمة	٣٧٥
فهرس المصادر والمراجع	٣٧٧
فهرس الموضوعات	٣٨٢